الفهـــــارس الحـــديثية
دراسة وصفية تحليلية

د . سـمير محمد عبـيد
أستاذ الحديث المشارك ، كلية الآداب ، جامعة البحرين

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فموضوع هذا البحث هو الفهارس الحديثية، وهدفه خدمة السنة، والتعريف بجهود المسلمين في فهرستها، والتعريف بطرق وضوابط وضع واستعمال فهارس السنة.

منهج الدراسة يقوم على تتبع واستقراء ما ورد بشأن الفهرسة عند المسلمين، مع التأكيد على فهرسة الحديث، ثم استنباط قواعد الفهرسة الحديثية وضوابطها، تمهيداً للعمل بها عند وضع الفهارس لما سيحقق من كتب السنة، أو لما طبع ولم يفهرس منها، أو لما فُهرس فهرسة سيئة.

خطة البحث مقسمة إلى مقدمة، وثلاثة فصول، وتفصيلها على النحو الآتي:

المقدمة: تتناول أهمية الفهرسة وفوائدها، وحاجة علم الحديث إليها، وجهود المعاصرين في تأصيلها.

المبحث الأول: عنوانه: (**الفهرسة وتاريخها عند المسلمين**). وفيه تعريف الفهرس لغة واصطلاحاً، وبيان تاريخ الفهرسة عند المسلمين، وجهودهم في ابتكارها وتطويرها، والدور الكبير للحاسوب في خدمة الحديث، وأنه لا يستغنى به عن الفهرسة الحديثية.

المبحث الثاني: عنوانه: (**تصنيف الفهارس الحديثية**). ويفضل تصنيفها من حيث عدد الكتب إلى فهارس جامعة وأخرى مفردة وبيان خصائص كل نوع؛ ومن حيث تعلقها بالسند والمتن إلى الآتي:

1- **فهارس الأسانيد:** وتشمل فهرس الرواة من الصحابة، وفهرس رواة المراسيل، وفهرس أصحاب الآثار، وفهرس شيوخ المصنف، وفهرس الرواة، وفهرس الجرح والتعديل، وفهرس تفردات الرواة، وترتب كلها على أسماء الرواة لتشابها.

2- **فهارس المتون:** وتشمل فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأطراف، وفهرس الأمثال والحكم، وفهرس غريب الحديث، وفهرس الأعلام، وفهرس الأماكن والبلدان، وفهرس القبائل والشعوب، وفهرس الكتب، وفهرس الأشعار، والفهرس الفقهي، وترتب هذه الفهارس بأساليب متعددة لتنوعها.

يدرس كل فهرس على حدة لبيان فائدته، وكيفية ترتيبه، والكتب التي تحتاج إليه، وما ينبغي مراعاته

عند وضعه واستعماله، وعلاقته بالفهارس الأخرى؛ وذلك كله بحسب حاجة كل فهرس.

المبحث الثالث: وعنوانه: (**عيوب الفهارس ونقائصها**). وفيه بيان العيوب والأخطاء والنقائص العامة لما وضع من فهارس، وأسباب تلك العيوب والأخطاء، وكيفية تلافيها.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

للفهارس دور كبير لما في البحث بها من سهولة وسرعة، ولما توفره من وقت وجهد[1]، وبها يتأكد الباحث من وجود معلومة ما في كتاب معين، ويعرف مواضع ومرات ورودها فيه بجهد قليل في وقت وجيز، وفي كثير من الأحيان تكون المعلومات المتعلقة بشخص أو علم أو موضوع أو عدة أشياء يجمعها وصف عام مفرقة في الكتاب، والفهرس يجمع هذه المواضع ويسهل الوصول إليها، ويمكن الباحث من تتبع معلومات معينة في كتاب أو في عدة كتب، لجمع مادة موضوع معين، وتصنيفها، لإعداد بحث علمي أو كتاب أو مقال أو محاضرة أو درس أو خطبة، ومن فوائد الفهارس أنها تعطي صورة مختصرة ومتكاملة لمحتويات الكتاب، والمعلومات التي يشتمل عليها، من خلال الاطلاع السريع على فهارسه، من دون حاجة إلى قراءة الكتاب كله. وعلم الحديث من أكثر العلوم احتياجاً للفهارس، لتعدد مناهج التصنيف فيه، وكثير من كتبه لم ترتب على الأبواب الفقهية، وبعضها - كمعاجم الشيوخ - لا يستطيع الباحث الوصول إلى مراده منها إلا بالفهارس، وإلا اضطر إلى قراءة الكتاب من أوله إلى آخره، وكثير من طرق تخريج الأحاديث والآثار تعتمد على الفهارس اعتماداً جزئياً أو كلياً، لذا فالفهارس: (عمل جليل لا يدرك خطره وفائدته إلا من ابتلي بالعناء في البحث والمراجعة، وعجز أو وصل إلى ما يريد البحث عنه)[2].

ومن ثم فإن معرفة أنواع فهارس الحديث، ومميزاتها وعيوبها، واقتناء أكبر عدد منها، وحسن التعامل معها، والاستفادة منها، وإعداد ما يلزم منها، من الأمور المهمة لكل من يريد دراسة السنة.

كتب بعض العلماء عن أصول الفهرسة، كالشيخ أحمد محمد شاكر[3]، وألف الدكتور يوسف المرعشلي كتاب: (علم فهرسة الحديث). وأكثره تعريف بالفهارس التي أعدت لكتب السنة، والجانب التأصيلي للفهرسة فيه قليل[4]، وهناك كتب لم أطلع عليها منها: (الفهارس ومكانتها عند المحدثين). لسعد المرصفي[5]، و(فهارس أوائل الحديث وأطرافه). لناصر السويدان[6]، ويبدو من اسمه أنه مخصص لفهارس الأطراف، وبعد البحث لم أصل إلى دراسة تجمع ما تفرق من صفات فهارس الحديث المتنوعة مع الحاجة إليها، وعليه فإن إعداد دراسة دقيقة متخصصة عن هذه الفهارس أمر مهم لسد الفراغ في هذا الجانب، لما توفره هذه الدراسة من معلومات وصفية تحليلية نقدية تقويمية لأنواع فهارس الحديث، تمهيداً لتطويرها وربطها بالتخصصات المعنية بفهرسة وتكشيف العلوم.

المبحث الأول
الفهرسة وتاريخها عند المسلمين

تعريف الفهرس لغة واصطلاحاً:

الفهرس في اللغة الكتاب الذي تجمع فيه الكتب[7]. قال الزبيدي: (الفِهْرِس بالكسر، قال الليث: هو الكتاب الذي تجمع فيه الكتب. قال: وليس بعربي محض، ولكنه معرب. وقال غيره: هو معرب فِهْرِسْت. وقد اشتقوا منه الفعل، فقالوا: فَهْرَس كتابه فَهْرَسة. وجمع الفهرسة فهارس)[8]. ومنهم من يرى أن التاء المفتوحة فيه للتأنيث، ويقفون عليها بالهاء، والصواب أنها أصلية فارسية، وورد في تفسير الفهرس أنه جملة العدد للكتب، أو هو كتاب ودفتر تذكر فيه الأعمال، ويكون في الديوان، وقد يكتب فيه أسماء الأشياء أو إجمال الأشياء، لتعديد أسمائها وحصرها مطلقاً على الترتيب[9].

كلمة (فِهْرِس) على وزن (فِعْلِل)، ووزنها معروف في اللغة، وجاءت عليه كلمات مثل (زِبْرِج)، وهي الزينة من وشي أو جوهر أو ذهب أو زينة سلاح[10]، وزيادة التاء فيها ليست فصيحة، بل هي خطأ، إذ لا يوجد في اللغة اسم على وزن (فعلمت)[11]، والكلمة معربة من الفارسية[12]، ومعناها لا يعرف في الجاهلية، ولم يكن للعرب كتاب، فضلاً عن كتاب تجمع فيه كتب، والألفاظ والمباني تتبع المعاني، فيوجد المعنى في الذهن أولاً، ثم تأتي بعد ذلك الكلمة التي تعبر عنه، ومادة هذا الجذر ومشتقاته ضيقة، لا يوجد في المعاجم الواسعة منها أكثر مما ذكره الزبيدي[13]، وهذا دليل على ندرة استعمال الكلمة عند العرب، كما لا توجد للكلمة شواهد من أشعار العرب وأمثالهم وحكمهم.

اشتهر كتاب الفهرست لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد، المشهور بابن النديم، المتوفى سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة[14]، وجمع في كتابه كثيراً من أسماء الكتب، وجعله فهرساً لكتب جميع الأمم، من العرب والعجم، في أصناف العلوم كلها، وترجم لمصنفيها إلى سنة سبع وسبعين وثلاثمائة[15].

أما المعنى الاصطلاحي للفهرس عند المعاصرين فهو: (لحق يوضع أول الكتاب أو في آخره يذكر فيه ما اشتمل عليه الكتاب من الموضوعات والأعلام والفصول والأبواب، مرتبة بنظام معين)[16]. وهذا تعريف ليس بمانع، وليس من شرط الفهرس أن يوضع في أول الكتاب، ولا في آخره، وقد يكون منفصلاً مستقلاً؛ وليس من شرطه أن يكون لكتاب واحد، لأنه قد يعد لعدة كتب؛ وليس من شرطه أن يكون للموضوعات أو الأعلام أو الأبواب والفصول فقط، لأنه قد يكون لمعلومات أخرى في الكتاب، وعليه فلعل الأولى أن يعرف بأنه: (ترتيب معلومات معينة، تربط بينها صفة مشتركة، بنظام معين، في كتاب أو في عدة كتب، وتوضع في أول الكتاب، أو في آخره، أو منفصلة عنه).

تاريخ الفهرسة عند المسلمين:

ظهرت الكتب المرتبة على الموضوعات في القرن الثاني، كمغازي موسى بن عقبة، وسيرا بن إسحاق، وجامع معمر بن راشد والموطأ، وكانت الكتب الأولى قليلة صغيرة الحجم، يجمع كل عالم ما تيسر له من

حديث أهل بلده، وعلى الرغم من أن الرحلة في طلب الحديث قد وجدت منذ عهد الصحابة والتابعين، إلا أنها كانت للسؤال عن حديث واحد، أو مسألة معينة، ولم تكن واسعة[17]، ولم تكن الحاجة كبيرة للترتيب الدقيق الكامل للمعلومات داخل الكتاب، فضلاً عن الفهارس المفردة.

باتساع الرحلة في طلب العلم في نهاية القرن الثاني، وبداية الثالث، تعدد طرق وأسانيد الحديث الواحد بتعدد رواياته، ظهرت مصنفات واسعة تجمع مرويات بلدان متعددة، ولا تكتفي بروايات إقليم واحد، فاحتاج العلماء إلى ترتيب المعلومات وتنظيمها، ومن هنا بدأت الفهرسة عند المسلمين.

والأساس الذي تقوم عليه الفهرسة هو ترتيب الحروف على نظام معين، وعرفت الأمم ذلك منذ أزمنة بعيدة، والترتيب الأبجدي وهو: (أبجد، هوز، حطي، كلمن، سعفص، قرشت، ثخذ، ضظغ). اشتقوا اسمه من كلمته الأولى، واختلفوا في أول من استعمل هذه الحروف على أقوال منها: أن أول من كتب به إسماعيل عليه السلام، وقيل حرب بن أمية بن عبد شمس، وتعلمه من أهل الحيرة، وتعلمه أهل الحيرة من أهل الأنبار[18]، وقيل أخذه العرب من الفينيقيين الذين عاشوا في الشام وحكموه قبل الإسلام، وزاد العرب فيه الكلمتين الأخيرتين، واستعمل في حساب الجُمَّل[19]، وهو الحساب الذي يجعل في مقابل كل حرف عدد من الحساب، ويستعمل حديثاً في ترقيم مقدمات الكتب.

ابتكر المسلمون ترتيبين للحروف: أولهما الترتيب الهجائي، المسمى بترتيب حروف المعجم، أو الترتيب الألفبائي، ويسمى ترتيب: (أ، ب، ت، ث). ويخطئ من يسميه الترتيب الأبجدي، لأن الأبجدي هو سابقه، وسبب وضع الترتيب الهجائي أنه لما كثر التحريف والتصحيف بكثرة الأعاجم، أمر الحجاج بن يوسف بوضع علامات تميز الحروف المتشابهة عن بعضها، لأن الحروف كانت ترسم بلا نقط، فتولى المهمة نصر بن عاصم الليثي المتوفى سنة تسع وثمانين للهجرة[20]، فنقطها ورتبها، ووضع الحروف المتشابهة قرب بعضها، وقدم المهمل على المعجم، إلا في الحاء والنون، وقدم الأقل نقطاً على الأكثر نقطاً، وعليه سارت كتب التراجم والفهارس كلها، وأكثر معاجم اللغة[21].

أما الترتيب الثاني فهو ترتيب الحروف على مخارجها، وابتكره الخليل بن أحمد الفراهيدي، المتوفى سنة سبعين ومائة[22]، لما أراد ترتيب كتاب العين، وهو أول معجم لغوي عرفه العالم، في حين ظهر أول معجم لاتيني في أوربا في القرن الثالث عشر الميلادي أو بعده، وظهرت أول مجموعة هجائية إنجليزية في القرن السابع عشر الميلادي، ولم تكن معجماً بالمعنى المعروف، بل كانت مجموعة كلمات دراسية صعبة، ومع ذلك يظن كثيرون أن علم المعاجم والفهرسة غربي، ومن الغرب أخذته الأمم الأخرى[23]، أما أول ترتيب هجائي للموسوعات فلم يظهر في أوربا إلا سنة (1700م)[24].

على ترتيب الخليل قامت مدرسته في المعاجم، إلا أن أكثر المعاجم لم تأخذ به، كما لم يرتب عليه شيء من الفهارس، ولا كتب التراجم لصعوبته، لكنه يدرس في فن التجويد، وظهور المعاجم على يد الخليل هو

الخطوة التي مهدت فعلياً لظهور الفهارس، لأن المعاجم تعتمد ترتيب الحروف لترتيب جذور اللغة، والفهارس تعتمد على ترتيب الحروف في ترتيب المعلومات.

ثم خطا العلماء خطوة كبرى في ابتكار الفهرسة بترتيب الأعلام على حروف المعجم، وأول من فعله البخاري في صحيحه في: (باب تسمية من سمي من أهل بدر في الجامع الذي وضعه أبو عبد الله على حروف المعجم)[25].ورتب فيه أسماء من شهد بدراً من الصحابة، وهو أول من استعمل كلمة (المعجم) بالمعنى الاصطلاحي، أما أول كتاب أطلق عليه المعجم، فهو معجم شيوخ أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، المتوفى سنة تسع وثلاثمائة[26]، وأخطأ بعض العلماء فجعلوا هذا الكتاب معجماً للصحابة[27]، وهو معجم لشيوخه، معروف عند أهل الحديث، بدأه بالمحمدين، ثم رتب سائره على حروف المعجم، وجعل لكل حرف باباً، ولم يعقد له مقدمة يبين فيها منهجه، وترتيب الأسماء فيه ليس بكامل الدقة، كما هو شأن كتب ذلك العصر[28]، ثم انتشر الاسم بين أهل الحديث، وعنهم أخذه أهل اللغة، واشتهر عندهم أكثر[29]، أما كتاب العين فإنه وإن كان قد ظهر قبل صحيح البخاري، إلا أنه لم يسم بالمعجم مع أنه مختلف في نسبته إلى الخليل[30].

ثم توسع البخاري في استعمال هذا المنهج، وسار على ترتيب حروف المعجم في بعض كتبه مثل: (الضعفاء الصغير) و(التاريخ الكبير)، وكان العلماء قبله يرتبون الرواة على الطبقات والوفيات، أو على البلدان، كما فعل محمد بن سعد في الطبقات الكبرى، وخليفة بن خياط في طبقاته، وعليه فكتب البخاري هي أول ما رتب على حروف المعجم[31]، أما المسانيد التي ظهرت في أوائل القرن الثالث فإنها لم ترتب أسماء الصحابة على حروف المعجم، بل على الفضل والسبق في الإسلام، أو على القبائل أو البلاد، أو تجمع بين عدة مناهج، كمسند الإمام أحمد، ولما كانت تجمع أحاديث كل صحابي على حدة فهي تعد نوعاً من الفهرسة[32].

ولما كان منهج البخاري غريباً في عصره فقد قال: (أخذ إسحاق بن راهويه كتاب التاريخ الذي صنفته، فأدخله على عبد الله بن طاهر، فقال: أيها الأمير! ألا أريك سحراً)[33]. وعبر عنه بالسحر لجودة ترتيبه، ومخالفته للمعهود، وقول إسحاق هذا يدل على غرابة ذلك المنهج، ثم اعتمده العلماء، وعليه سارت أكثر كتب الرجال والتراجم، حتى بلغ غايته في العصور المتأخرة كما في (تهذيب الكمال) و(تهذيب التهذيب) و(تقريب التهذيب).

أما ترتيب طائفة معينة من رجال الإسناد، كما تفعل الفهارس المتخصصة فقد عرف العلماء فكرته من عصور بعيدة، ففهرس الرواة من الصحابة يبنى على فكرة جمع أحاديث كل صحابي على حدة في موضع واحد، وهي فكرة المسانيد نفسها، لكنها لم ترتب الأسماء على حروف المعجم، ثم رتبت فيما بعد على حروف المعجم في معاجم الصحابة في القرن الرابع، كما في (المعجم الكبير) لأبي القاسم سليمان بن أحمد

الطبراني، المتوفى سنة ستين وثلاثمائة[34]، ثم كثرت معاجم الصحابة، والكتب المصنفة في تراجمهم، حتى استقر ذلك الترتيب على يد أبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري، المتوفى سنة ثلاثين وستمائة، في كتابه: (أسد الغابة في معرفة الصحابة)[35].

أما جمع أحاديث كل صحابي في موضع واحد من كتب لم ترتب أحاديثها على أسماء الصحابة، فهذا أيضاً عرفه العلماء عندما ألفوا كتب الأطراف، وسموها بذلك لأنهم يكتفون فيها بطرف الحديث الدال على بقيته، ومنها: (الإشراف بمعرفة الأطراف)[36]. لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ابن عساكر الدمشقي)، المتوفى سنة إحدى وسبعين وخمسمائة[37]، و(تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف). لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة[38].

وأما فهرس رواة المراسيل، فإن علماء الحديث ألفوا كتباً في المراسيل، ككتاب (المراسيل) لأبي داود، لكنه ليس بمرتب على الرواة، ويوجد فهرس لرواة المراسيل في آواخر كتب الأطراف[39].

وقد عرف العلماء قديماً فهرس شيوخ المصنف، وألفوا فيه معاجم الشيوخ، وأولها معجم أبي يعلى، ومنها: (المعجم الأوسط) و(المعجم الصغير) للطبراني، ورتب فيهما أسماء شيوخه على الحروف، وذكر لكل واحد منهم حديثاً أو أكثر، وعليه فالمعاجم فهرس حقيقي لشيوخ المصنف.

اعتنى العلماء بفهارس المتون وغريب الحديث، وبدأ ترتيبه على الحروف إبراهيم بن إسحاق الحربي، المتوفى سنة خمس وثمانين ومائتين[40]؛ ورتبه على المسانيد، ثم رتب أحاديث كل صحابي حسب ما فيها من غريب على الحروف، أما أول من رتب كتابه كله على الحروف فهو أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي، المتوفى سنة إحدى وأربعمائة[41]، وبلغ ترتيب الغريب غايته على يد المبارك بن محمد (ابن الأثير الجزري)، المتوفى سنة ست وستمائة، في: (النهاية في غريب الحديث والأثر)[42].

أما فهرس الأطراف فيظن كثير من الباحثين أن السيوطي هو الذي ابتكره، حيث رتب أحاديث بعض كتبه مثل: (الجامع الصغير) و(الجامع الكبير) على الحروف بحسب أوائلها، مع إبقاء الزوائد[43]، لكن سبقه إلى فكرته أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المتوفى سنة سبع وخمسمائة، وله (أطراف الكتب الستة). و(أطراف الأفراد للدارقطني). ورتبه على حروف المعجم[44].

إن ترتيب أطراف النصوص على حروف المعجم لم يقتصر على أهل الحديث، بل فعله أحمد بن محمد الميداني، المتوفى سنة ثماني عشرة وخمسمائة[45]، في مجمع الأمثال، وجعل أبوابه بعددها، وفصل منهجه في مقدمته، ولم يعتد بالحروف الزائدة، وقال: (وجعلت الكتاب على نظام حروف المعجم في أوائلها، ليسهل طريق الطلب على متناولها)[46]، إلا أن ترتيبه ليس بكامل الدقة، وهو معاصر لأبي الفضل بن طاهر، ولعل أحدهما استفاد فكرة الترتيب هذه من صاحبه، أو من مؤلف سبقهما إليها، ولا يبعد أن يكون السيوطي قد أخذ الفكرة من أحدهما، أو من كليهما، لأنه معروف بسعة الاطلاع على كتب الأولين، ثم

أتقن هذا الترتيب وجوده، وتبعه العلماء في بعض مؤلفاتهم، حتى صار ذلك المنهج طابعاً لأكثر كتب الأحاديث المشتهرة، لسهولة الكشف به عنها، وهذا يدل على أن اطلاع الباحث على علوم أخرى في غير تخصصه تفيده في تطوير مناهج البحث والتأليف في مجاله، وتعين على ابتكار طرق جديدة نافعة في تخصصه.

أما فهرس الفقه فقد عرف أصله قديماً، وأكثر الكتب الأولى مرتبة فقهياً، كجامع معمر والموطأ، أما الترتيب الفقهي لكتب غير مرتبة فقد رتب أبو الحسن علي بن بلبان الفارسي، المتوفى سنة تسع وثلاثين وسبعمائة، كتاب التقاسيم والأنواع لابن حبان، وسماه (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)[47]، كما أن كتب الزوائد رتبت أحاديثها فقهياً، وعليه فهي نوع من الفهارس[48].

أما الفهرسة الحديثة المتنوعة لكتاب أو لعدة كتب فبدأت على يد المستشرقين عندما طبعوا بعض كتب المسلمين[49]، وإنما لم تظهر هذه الفهارس عند المسلمين قديماً لأن الكتب مخطوطة، وعليه فلن تتطابق صفحات النسخ قط، ومن ثم فلا حاجة إلى الفهارس، ولا فائدة منها.

بظهور الطباعة أمكن طبع آلاف النسخ، ووضع فهارس يستفيد منها آلاف الباحثين، ولما كانت بداية الطباعة في أوربا فمن المعقول أن تبدأ الفهرسة الحديثة عندهم، ثم تنتقل إلى غيرهم، وليس هذا على إطلاقه، لأن بعض الفهارس الحديثة بدأت في بلاد الإسلام بعد ظهور الطباعة، ومنهم أخذتها أوربا، فالشيخ مصطفى بن علي بن محمد بيومي المصري[50] وضع فهارس غريب لبعض كتب السنة المشهورة المطبوعة، وتبعه المستشرقون، فوضعوا المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي[51]، واشتهر بين الناس، حتى ظنوا أن المستشرقين هم الذين ابتكروا هذا النوع من الفهارس.

الحاسوب والفهرسة الحديثة

انتشرت أجهزة الحاسوب انتشاراً كبيراً بين الناس في هذا العصر، واستفاد منها الأفراد والمؤسسات المختلفة استفادة قصوى في حفظ المعلومات ومعالجتها واسترجاعها بسرعة وسهولة بالغة، وأصبح التواصل الفوري مع الجهات البعيدة في الدولة وفي خارجها أمراً ميسوراً، وصار من الممكن الحصول على معلومات وأبحاث ومقالات وكتب لا يمكن أن توجد كلها في مكتبة خاصة، ولا عامة، وانتشرت برامج الحاسوب وأشرطته التي تحمل آلاف الكتب، وتيسر التعامل معها، وبات الحاسوب جهازاً لا غنى عنه لكل باحث يستطيع امتلاكه. بظهور الحاسوب صار إعداد الفهارس ميسراً، ولا يحتاج الباحث إلى قصاصات الأوراق وترتيبها ليعد فهرساً، ويستطيع إدخال ما شاء من معلومات في الموضع المراد من النص، ويقدم ويؤخر ما شاء من كلمة أو جملة أو سطر أو فقرة أو صفحة، ويصلح الأخطاء من غير جهد يذكر.

أما في مجال الحديث خاصة فما زالت تتوالى كثير من الموسوعات الآلية من مراكز وجهات بحثية عديدة، وهي تجمع بين عدد كبير من كتب السنة المتنوعة مع آليات بحث متعددة، تعين على الوصول إلى المراد بسرعة فائقة، ويمكن البحث عن المراد في كتاب أو في عدة كتب في آن واحد، بواسطة كلمة أو جملة من النص المراد، سواء أكان المراد حديثاً، أم علماً، أم غيره.

هذه البرامج الآلية – على عظم فائدتها –لا يستغنى بها عن معرفة أصول الفهرسة الحديثية، كما أن الآلة الحاسبة لا يصح الاستغناء بها عن معرفة قواعد الحساب، وذلك لعدة أسباب منها الآتي:

1- جهود الفهرسة جهود علمية تاريخية تبين عظمة أعمال سلف الأمة، وينبغي أن تعلمها أجيال الأمة في الحاضر والمستقبل، حتى لا تفقد علاقتها الحميمة بأصولها العريقة نتيجة لانبهارها بالأجهزة الحديثة.

2- من الناس من لا يستطيع امتلاك الحاسوب، أو لا يحسن التعامل معه، وعندها لا بد له من الاعتماد على الفهارس العادية، إلى أن يتيسر له امتلاكه، ويحسن التعامل معه.

3- ليس كل الكتب قد وضعت على البرامج الآلية، ولا بد من استعمال الفهارس في التعامل مع هذا النوع من الكتب.

4- الكتب المصورة في البرامج الآلية لا تذكر في الغالب معلومات النشر الخاصة بها كاملة، كالمحقق والطابع والناشر ومكان النشر وتاريخه ورقم الطبعة ونحوها، وهذا يقتضي الرجوع إلى الأصول المطبوعة عند الحاجة إلى التوثيق.

5- الباحث الذي يؤلف كتاباً، أو يحقق مخطوطاً لا بد له من معرفة قواعد الفهرسة حتى تأتي فهارسه منضبطة بالأصول العلمية للفهرسة الحديثية، والحاسوب مهما بلغت دقته في الفهرسة الآلية إلا أنه لا يفكر ولا يتصرف في المواضع التي تحتاج إلى تصرف الباحث.

6- كمال الاستفادة وحسن التعامل مع برامج الحاسوب لا يتحقق إلا لمن يعرف قواعد الفهرسة الحديثية معرفة جيدة، لتكون كلا المعرفتين مكملة للأخرى، وإلا كان البحث بواسطة الحاسوب قاصراً على أساليب قليلة، وقد يكون غيرها أحسن وأفضل منها.

المبحث الثاني
تصنيف الفهارس الحديثية

من المهم لدراسة كل موضوع أن يقسم إلى أجزاء ليسهل بحث كل مسألة على حدة في داخل الإطار العام للموضوع، وفهارس الحديث لا تخرج عن هذه القاعدة، وهي من حيث عدد الكتب التي تفهرسها تقسم إلى: فهارس مفردة، وفهارس جامعة؛ ومن حيث تعلقها بالإسناد أو المتن تقسم إلى: فهارس أسانيد، وفهارس متون.

الفهرس الجامع والفهارس المفردة

الفهرس الجامع هو الذي يوضع لعدة كتب مختلفة، لا لكتاب واحد، ومن خصائصه أنه غالباً ما يوضع لصفة واحدة من صفات الإسناد أو المتن، ككتب الأطراف، وهي فهارس مسانيد ومراسيل، وكموسوعة أطراف الحديث النبوي، وهي للأطراف، وكالمعجم المفهرس، وهو للغريب، ثم ألحقت به فهارس للأسماء الجغرافية والأعلام، وفهرس لأسماء السور والآيات، وتغلب على الفهرس الجامع الضخامة، لأنه يفهرس عدة كتب، وهذا النوع من الفهارس قليل، لأنه يحتاج إلى جهد ووقت طويلين، ومن عيوبه أن ضخامته

تؤدي إلى بطء الوصول إلى المراد فيه، خاصة في المواد الواسعة.

أما الفهارس المفردة فتوضع لكتاب واحد، وهي كثيرة العدد، صغيرة الحجم، سهلة الإعداد، قليلة المادة، وتمتاز بسرعة الوصول إلى المراد فيها، وتكون في الغالب متنوعة، وتشمل عدة صفات في الإسناد والمتن، وقد يوضع بعضها لصفة واحدة فقط، كفهرس الأطراف.

فهارس الأسانيد وفهارس المتون

لما كان كل حديث وأثر يتكون من سند ومتن، ولكل واحد منهما صفاته وخصائصه، فمن الأفضل أن تقسم فهارس الحديث إلى فهارس أسانيد، وفهارس متون، وتندرج تحت كل قسم منها عدة أنواع، تفصيلها على النحو الآتي:

فهارس الأسانيد: للأسانيد أهمية كبيرة في علم الحديث، وبها يحكم على المتون، مما يستدعي إعداد فهارس مناسبة لها لكل كتب السنة، ولما كانت صفات الرواة متعددة فيفضل أن تتعدد فهارس الأسانيد بتعدد تلك الصفات، حتى تدرس كل صفة على حدة، وعليه فمن فهارس الأسانيد المهمة الآتي:

1- فهرس الرواة من الصحابة.
2- فهرس رواة المراسيل.
3- فهرس أصحاب الآثار.
4- فهرس شيوخ المصنف.
5- فهرس الرواة.
6- فهرس الجرح والتعديل.
7- فهرس تفردات الرواة.

ولما كانت هذه الفهارس ترجع كلها إلى ترتيب أسماء الرواة ليسهل الوصول إلى الاسم المراد بسرعة ودقة، فإنها ترتب كلها على حروف المعجم، ومن المفهرسين من يخلط الكنى بالأسماء، والأولى والمتسق مع المنهج المستقر عند أهل الحديث أن يبدأ بأسماء الرجال ثم كناهم ثم الأبناء ثم المبهمين ثم النساء، على النسق نفسه، ولا تجرد الأسماء والكنى من الزوائد[52]، ويوضع أمام كل راوٍ أرقام الأحاديث التي ورد فيها، فإن لم تكن الأحاديث مرقمة ذكر الجزء والصفحة، وقليل من المفهرسين من يفصل في مرويات المكثرين، فيقسم مرويات كل راوٍ على أسماء من روى عنه، مرتبة على النسق السابق، فالمكثر من الصحابة تقسم أحاديثه على من رواها عنه من التابعين، وإن كان التابعي مكثراً قسمت مروياته على أسماء من روى عنه من أتباع التابعين، وكذلك يفعل فيمن بعدهم، وسارت على ذلك بعض الفهارس الحديثة[53]، وهذا عمل جيد، يسهل البحث داخل مرويات المكثرين. يمكن تفصيل القول في هذه الفهارس على النحو الآتي:

1- فهرس الرواة من الصحابة:

هو فهرس يبين مواضع أحاديث كل صحابي في الكتاب، ومن فوائده أن يعرف إن كانت توجد

للصحابي رواية في الكتاب؟ وعدد مروياته فيه، ويفيد في سرعة الوصول إلى أحاديث المقلين، وفي تتبع وجمع أحاديث الصحابي بسرعة ويسر لمن يريد جمع مسنده وتخريجه، كما يفيد في معرفة من روى عن الصحابي من التابعين ، وهل هو مكثر عنه أم مقل؟ وفي إثبات صحبة غير المشهور من الصحابة إذا صرح بسماع أو تحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في إسناد صحيح إليه.

وهذا الفهرس مهم لكتب السنة إلا لمعاجم الصحابة والمسانيد الصغيرة، أما المسانيد الكبيرة، كمسند الإمام أحمد فتحتاج إليه، لكثرة الصحابة فيها، ولأن أسماءهم لم ترتب على الحروف، كما أن بعض أحاديث الصحابي قد تقع في مسند غيره، وقد لا يذكر حديثه في موضعه من مسنده الأصلي، وربما ظن الباحث أن ذلك الحديث لا يوجد في الكتاب، وهو فيه[54]، وقد تتكرر ترجمة مسانيد بعض المقلين في أكثر من موضع. قد يرد الحديث من رواية صحابيين أو أكثر: إما باشتراكهم في روايته كله، وإما أن ينسب إلى كل واحد جزء من أول متنه أو وسطه أو آخره، ويجب عندها أن يوضع في مسند كل واحد منهم[55]، لأن مسند أحدهم ليس بأولى من مسند الآخر.

قد يذكر اسم الصحابي مجرداً عن اسم أبيه مثل: (عبد الله). وعلى المفهرس أن يعرف أي العبادلة هو، وقد يسمى الأب لكن يشترك فيه أكثر من واحد مثل: عبد الله بن زيد بن عاصم، وعبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان[56]، وقد يسمى الأب مرة، ويكنى أخرى، مثل سعد بن مالك بن أهيب، وهو سعد أبي وقاص[57]؛ وقد ينسب الصحابي إلى أمه، مثل عبد الله ابن بحينة، وهي أمه، وأبوه مالك بن القشب[58]، وقد ينسب إلى غير أبيه، مثل المقداد بن الأسود، والأسود ليس بأبيه، واسم أبيه عمرو[59]، وإذا لم يعرف المفهرس ذلك فرق مسند الصحابي في الموضعين.

من يعرف اسمه واسم أبيه ممن له كنية أو نسبة أو لقب أو نسب إلى أمه أو إلى غير أبيه أو نحو ذلك، تفهرس أحاديثه في موضع اسمه واسم أبيه الحقيقي، ويشار في المواضع الأخرى إلى الموضع الأصل، فأبو أمامة الباهلي تفهرس أحاديثه عند: (صدي بن عجلان)[60]، ثم تكتب كنيته في موضعها، ويكتب اسمه أمامها، إشارة إلى أنه قد فهرست أحاديثه عند الاسم، وعندما يأتي عبد الله بن بحينة يكتب أمامه عبد الله بن مالك إشارة إلى أن أحاديثه ستفهرس هناك، وعندما يأتي المقداد بن الأسود يكتب أمامه المقداد بن عمرو، وتفهرس أحاديثه في الموضع اللاحق، وذلك كله سواء أتقدم الاسم الحقيقي كما في الكنى، أم تأخر، وهو المنهج الذي سارت عليه كتب الرجال، مثل: (هذيب التهذيب) و(تقريب التهذيب)، وهو مستمد من الآية: ﴿ ⑤ ⓘ ✡ ☺ ✞ ⑩ ❄ ✟ ⑥ ▫ ✠ ↗ ◆ ⇦ ➢ ◆ ↑ ◆ ✟ ⑤ ✞ ☺ ⓘ ✡ ① ⇦ ➢ ◆ ↑ ◆ ✟ ⑤ ✞ ✡ ◆ ◆ ✞ ✡ ☺ ⇨ ✡ 🕮 ﴾[61].

أما الأسانيد التي لا يذكر فيها اسم الصحابي، كرواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وهو معاوية بن حيدة القشيري[62]، أو ورواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهو عبد الله بن عمرو بن العاص[63]؛

أو رواية عباد بن تميم عن عمه، وهو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني[64]، وأمثالها، فالماهر يحفظها، ولا يحتاج إلى الرجوع إلى كتب الرجال، وغيره لا بد أن يرجع إليها لتحديد المراد.

2- فهرس رواة المراسيل:

هو فهرس يبين مواضع مراسيل كل تابعي في الكتاب، ويفيد في معرفة من يكثر الإرسال، ومن يقل منه، وفي سرعة الوصول إلى مراسيل المقلين، وفي تيسير جمع مراسيل أحد التابعين لدراستها، أو لمعرفة أسباب الإرسال، وللتمييز بين مراسيل كبار التابعين وصغارهم، ولمعرفة هل يرسل عن الثقات فقط، أم عن غيرهم أيضاً؟ وهل يرسل عمن أدركهم، أم يرسل عن غيرهم كذلك؟

هذا فهرس مهم للكتب التي تكثر فيها المراسيل، كمسند الشافعي والأم، ومصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبي شيبة، وسنن سعيد بن منصور، والسنن الكبرى للبيهقي، وكتب التفسير بالمأثور، أما الكتب المسندة، كالكتب الستة والمسانيد، فمراسيلها نادرة، ولا تأتي فيها إلا بالتبع، أو لسبب، كبيان علة، أو للاختلاف في رواية، ومع قلتها فإنه يحسن فهرستها، كما فعلوا في كتب الأطراف.

قد يدمج هذا الفهرس مع فهرس الرواة من الصحابة، ويسمى: (فهرس الرواة)[65]، ولا مانع منه في الكتب التي لا تحتاج إلى فهرس منفصل لقلة مراسيلها، كالكتب الصغيرة، أو التي تقل فيها المرويات، ككتب الفقه، أما الكتب التي تكثر فيها المراسيل، فالأولى فصله عن غيره من الفهارس.

3- فهرس أصحاب الآثار:

هو فهرس يبين مواضع أقوال وفتاوى السلف في الكتاب مرتبة على أسمائهم، ويفيد في سرعة الوصول إلى الأثر إذا عرف راويه، خاصة المقل، ويفيد في تتبع آثار السلف لمعرفة مذاهبهم ومناهجهم في التفسير والفقه والعقيدة، أو لدراسة آثار أحدهم، وعناية العلماء بتجريد الآثار قديم، وقد ألف ابن حجر: (الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف). حيث جرد فيه آثار صحيح مسلم.

4- فهرس شيوخ المصنف:

هذا فهرس يبين مواضع روايات كل شيخ من شيوخ المصنف في كتاب من كتبه، أو في بعضها، أو فيها كلها، ويفيد في سرعة الوصول إلى حديث المقل منهم، ويفيد في معرفة شيوخ المصنف، وعددهم وعدد مرويات كل واحد منهم، لمعرفة المقل من المكثر منهم، ويفيد في معرفة أسلوب تحمل المصنف عن كل شيخ من شيوخه، وهل هو بسماع أم إجازة، أم مناولة، أم مكاتبة، أم غير ذلك؟ وفي معرفة حال كل شيخ، بتتبع روايته، وفي معرفة وقت سماع المؤلف من كل شيخ، إذا صرح بذلك في الأسانيد، أو وجدت قرينة تدل عليه، ويفيد في ترجمتهم بعد ترتيب أسمائهم، وفي الكشف عن حقيقة من يشتبه اسمه منهم، من خلال تتبع روايته، لأن المصنف قد يورد الاسم مختصراً مرة، وكاملاً مرة أخرى، وقد يورده بكنيته أو لقبه حيناً، وباسمه حيناً آخر.

وهذا الفهرس تحتاج إليه كتب القرن الرابع وما بعده أكثر من غيرها، لأن الذين عاشوا قبل ذلك

تراجمهم وأحوالهم معروفة في التواريخ وكتب الجرح والتعديل، كتواريخ ابن معين والفسوي والبخاري، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، وكتب تراجم رواة الكتب الستة.

وعليه فمن أهم الكتب التي تحتاج إلى هذا الفهرس مصنفات ابن حبان والطبراني والدارقطني والحاكم وأبي نعيم والخطيب وابن عبد البر ونحوهم، لشدة الاحتياج إلى معرفة درجات الأحاديث التي وردت في كتبهم، لكثرة عزو العلماء إليها، وللحاجة إلى معرفة أحوال شيوخهم، لعدم وجود تراجمهم في كتب الرجال السابق ذكرها لتأخرهم، وقد أعدت فهارس لبعض هذه الكتب(66).

5- فهرس الرواة:

وهو يبين مواضع روايات كل راو في الكتاب، ما لم يكن لبعض الرواة صفة خاصة تقتضي تجريد أحاديثهم في فهارس مستقلة، كأصحاب الفهارس الأربعة السابقة، فهؤلاء إن جرد لكل صنف منهم فهرس مستقل فلا يدخلون بعده في فهرس الرواة إلا لضرورة، كرواية صحابي عن صحابي، فإنها توضع في فهرس الرواة، أما أحاديثه المرفوعة مباشرة فتوضع في فهرس الرواة من الصحابة، وكذلك التابعي الذي له مراسيل وأحاديث يرويها عن غيره، فمراسيله تجعل في فهرس المراسيل، وما رواه عن غيره يوضع في فهرس الرواة، وإن كان المصنف يروي عن أحد شيوخه مباشرة، وبواسطة في أخرى، فما رواه مباشرة يوضع في فهرس شيوخه، وما رواه بواسطة يوضع في فهرس الرواة.

يفيد هذا الفهرس في معرفة من له رواية في الكتاب، وشرط صاحبه فيه، ومدى تشدده في انتقاء الرواة، وفي معرفة عدد ومواضع مرويات كل واحد منهم، وفي سرعة الوصول إلى أحاديث المقلين، وفي تيسير تتبع أحاديث أحد الرواة، للحكم عليه وعلى رواياته، وفي معرفة شيوخ وتلاميذ الراوي، وأساليب روايته، ورواية تلاميذه عنه، ومعرفة السماع والإجازة والتدليس في روايته ونحوها.

فهرس الرواة تحتاج إليه كل كتب السنة، ومع ذلك يهمله المفهرسون، لصعوبة إعداده وكثرة الرواة، خاصة في الكتب الواسعة وكتب المتأخرين، لطول الإسناد، لذا يستوعب عدة صفحات(67).

يمكن تلافي طول هذا الفهرس بترك فهرسة أحاديث المكثرين جداً من الرواة كالزهري، لأن أحوالهم معروفة، وتركز الفهرسة على المقلين، ويمكن عندها أن يسمى: (فهرس المقلين من الرواة).

6- فهرس الجرح والتعديل:

قد يرد الجرح والتعديل في الإسناد، أو بعد الحديث لسبب ما، كتصحيح رواية أو تضعيفها، أو للترجيح بين روايتين متعارضتين، وهذا الفهرس يبين تلك المواضع في كتاب معين، أو في عدة كتب.

من فوائد هذا الفهرس معرفة حال الراوي، ودرجة أحاديثه وعللها، خاصة من لا توجد له ترجمة في الكتب المعروفة، أو كانت المعلومات عنه قليلة، ويجمع أقوال المصنف، ومقارنتها مع أقوال غيره، يعرف منهجه في الجرح والتعديل، تشدداً وتساهلاً واعتدالاً، وتعرف معاني مصطلحاته، وما يريده منها صاحبها، حتى لا تحاكم مصطلحاته بمعاني غيره، فيقع الخطأ في فهم المراد منها، ويمكن بهذه الفهارس أن يجمع كتاب

حافل في الجرح والتعديل لكثير من علماء الحديث، بحيث يشتمل على أقوالهم المنثورة في كتبهم، وإن لم يكن لكل واحد منهم مصنف خاص في الجرح والتعديل.

وهذا الفهرس مهم للكتب التي يكثر فيها الجرح والتعديل، كمصنفات الترمذي والنسائي والدارقطني والبيهقي، وكتب العلل ومختلف الحديث ومشكله، ولا يعني ذلك أن غيرها لا تحتاج إليه، ويستحسن في هذا الفهرس أن يكون جامعاً لكتب المصنف كلها، وليس لكتاب واحد منها، إلا بقدر ما يكون فهرس الكتاب الواحد ممهداً للفهرس الجامع، لإظهار وحدة منهج الجرح والتعديل عند العالم الواحد ولو اختلفت كتبه، ولتسهيل الأمر على من يريد دراسة أحكامه على الرواة، ولتلافي الفهارس البالغة الصغر في الكتب الصغيرة.

7- فهرس تفردات الرواة:

هو فهرس يبين مواضع الأحاديث التي تفرد بها كل راو في كتاب ما، كما ذكرها صاحب الكتاب، ويفيد في حصر الأحاديث التي تفرد بها كل راو في موضع واحد، ليسهل الحكم بها عليه بالاستقراء، وليعرف هل تفردات الراوي خاصة ببعض شيوخه دون بعض، أم أنه يكثر التفرد عن الجميع، وهذا الفهرس يفيد في معرفة أسباب تلك التفردات. وهذا فهرس نادر، لا يوضع إلا لكتاب مخصص للأفراد والغرائب، أو أكثر فيه من ذكرها، كالمعجم الأوسط للطبراني[68]، والمعجم الصغير له، والأفراد للدارقطني ومسند البزار وكتب العلل.

فهارس المتون

المتون هي الغاية من الحديث، ولأجل الحكم عليها تدرس الأسانيد، ولا بد لها من فهارس متعددة بتعدد صفات المتون، لتسهيل دراستها، ومن تلك الفهارس المهمة الآتي:

1- فهرس الآيات القرآنية.
2- فهرس الأطراف.
3- فهرس الأمثال والحكم.
4- فهرس غريب الحديث.
5- فهرس الأعلام.
6- فهرس الأماكن والبلدان.
7- فهرس القبائل والشعوب.
8- فهرس الكتب.
9- فهرس الأشعار.
10- الفهرس الفقهي.

فهارس المتون تختلف عن فهارس الأسانيد في الترتيب، لأنها متنوعة ولها خصوصية، ويرتب كل نوع

منها بما يناسبه، ففهرس الآيات القرآنية يرتب على المصحف، لأنه أيسر في الوصول إلى المراد، وفهارس الأطراف والأمثال والحكم ترتب على أوائلها، لأن الغرض هو ترتيب النصوص، وليس ترتيب المفردات التي فيها، وفهرس الغريب يرتب على حروف المعجم، مع تجريد الكلمة من الزوائد، لأنه أشبه بالمعجم اللغوي، وفهارس الأعلام والأسماء الجغرافية والقبائل والكتب ترتب على الحروف، ولا تحذف الزوائد لأنها أعلام، وهي أشبه فهارس المتون بفهارس الأسانيد، وفهرس الأشعار يرتب على القوافي، لأنه الأيسر في الوصول إلى البيت في الفهرس وفي الدواوين، والفهرس الفقهي على الموضوعات، لأنه المراد منه، وتفصيل القول في هذه الفهارس على النحو الآتي:

1- **فهرس الآيات القرآنية:** هو فهرس يبين مواضع الآيات في الكتاب وفي المصحف، بحسب ترتيبها فيه، ويكتب فيه اسم السورة ورقمها، ثم نص الآية ورقمها، ثم مواضع ورودها في الكتاب، برقم الحديث، أو بالجزء والصفحة، ولما كانت الآيات التي ترد في الأحاديث قليلة فعادة ما يكون هذا الفهرس صغيراً، إلا أذا أعد لعدة كتب، كما هو الحال في المعجم المفهرس[69].

هذا الفهرس سهل الإعداد والترتيب لصغره، وهو مهم لكتب السنة كلها، ما عدا كتب التفسير بالمأثور وأسباب النزول، لأنها مرتبة على المصحف، ويفيد في سرعة الوصول إلى الحديث المشتمل على آية، وإعانة الباحث في التفسير وعلوم القرآن، وأحكامه وفضائل سوره وآياته، وما يتعلق به.

2- **فهرس الأطراف:** ترتب فيه أوائل الأحاديث على الحروف، ثم يبين موضع كل حديث في الكتاب، سواء أكانت اللفظة الأولى في الحديث اسماً أم فعلاً أم حرفاً، ولا تجرد الكلمات من زوائدها، ولا ترد إلى أصولها. هذا الفهرس مهم لكتب السنة، إلا ما رتب منها على الأطراف، كالجامع الصغير، وبعض كتب الأحاديث المشتهرة، ويفيد في سرعة الوصول إلى الحديث بطرفه، وفي تيسير جمع الأحاديث المتعلقة ببعض الموضوعات إذا كانت تبدأ بألفاظ معينة، كأحاديث الشمائل التي تبدأ بكلمة (كان)، وأحاديث المناهي التي تبدأ بكلمة (نهى)، إلا أن فائدة هذا الفهرس تكاد تكون معدومة في أحاديث السنن الفعلية والتقريرية والمرفوعات حكماً، إذ لا تفهرس فيه إلا بعضها، كالشمائل والمناهي.

هذا الفهرس هو الأكثر انتشاراً لسهولة إعداده، وقد طبعت فيه موسوعة ضخمة هي: (موسوعة أطراف الحديث النبوي)، وهي من أوسع وأنفع كتب التخريج المساعدة[70].

عند استعمال هذا الفهرس يجب الانتباه إلى أن الحديث الواحد قد تتعدد أطرافه بتعدد الألفاظ التي يبدأ بها، لأن الأحاديث تروى بالمعنى كثيراً، لذا يبحث عن الحديث فيها في عدة مواضع، بحسب أطرافه المحتملة كلها، فحديث: (إنما الأعمال بالنيات) له عدة أطراف منها: (إنما الأعمال بالنية، والأعمال بالنيات، والأعمال بالنية، والعمل بالنية)[71]، ولا بد أن تكون للباحث بصيرة، وسعة معرفة بالألفاظ التي يمكن أن يبدأ بها الحديث، فإن كان يبدأ باسم يمكن أن يزاد قبله (إن، وإنما). ثم يبحث عنه في تلك المواضع المحتملة،

وإن كان أوله: (لن، أو لم) فيمكن أن يزاد قبلها (إن) المضافة إلى ضمير ينسجم مع سياق الحديث فيصير أوله (إنه لم، أو إنكم لن، أو إنك لم) ونحوها.

3- **فهرس الأمثال والحكم**: هذا فهرس يبين مواضع الأمثال والحكم في الكتاب، وهو صغير، لأن الأمثال قليلة في المتون، لذا قل من يضعه، ومن فوائده الدلالة على مواضع الحديث المشتمل على حكمة أو مثل، وتيسير جمع الحكم والأمثال من الأحاديث، لدراسة ما يتعلق بها من أحكام شرعية، أو فوائد لغوية وأدبية. إعداد هذا الفهرس ليس بيسير، لأنه يتطلب معرفة أمثال العرب وحكمهم وأدبهم، والاطلاع على الكتب المؤلفة في الأمثال، كمجمع الأمثال للميداني، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري، وغيرها، كما أن المثل قد يأتي مدرجاً في الكلام، غير منفصل عنه، وقد لا يشار إليه على أنه مثل، فيصعب تمييزه لمن لم يكن له سابق علم به، وربما فاتت فهرسته لأجل ذلك.

4- **فهرس غريب الحديث**: منهج ترتيب غريب الحديث على حروف المعجم بعد تجريد الكلمة من الزوائد قديم، وقد أتقنه العلماء، وألفوا فيه كتباً كثيرة، وفهرس غريب الحديث يقوم على هذا الترتيب، ويفيد في سرعة الوصول إلى الحديث المشتمل على غريب، وفي تيسير جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع ما من خلال المفردات المتعلقة به، فجمع أحاديث الخاتم وأحكامه يرجع فيها إلى مادة: (ختم) من المعجم المفهرس[72]، وغيره من فهارس الغريب.

وهذا الفهرس تحتاج إليه كتب السنة كلها، خاصة الواسعة منها، إلا أنه لم يوضع إلا لقليل منها، لسعته وصعوبة إعداده، لأنه يفهرس مفردات أحاديث الكتاب كلها، وهي كثيرة، وينتج عن الطول عيب آخر هو صعوبة الوصول إلى المراد في المواد الواسعة، لكثرة استعمالها في النصوص، فمادة (صلو) ومشتقاتها قد استغرقت أكثر من سبعين صفحة في المعجم المفهرس[73].

يمكن التخلص من عيوب هذا الفهرس بترك فهرسة المواد الواسعة، والاقتصار في الفهرسة على المواد النادرة، فلا يفهرس من ألفاظ كل حديث إلا أكثرها ندرة وغرابة، ويكتفى من كل حديث بعدد قليل من ألفاظه، بحسب الحاجة، وبحسب طول الحديث، وتترك سائر كلماته الكثيرة التداول، فحديث: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)[74]. تفهرس منه كلمة (لسانه) فقط لأنها كافية في الدلالة على الحديث، وهي قليلة الدوران على الألسنة، مقارنة مع بقية كلمات الحديث التي يفضل أن تترك فهرستها، لكثرة دورانها على الألسنة، والأحاديث الطوال كحديث الإفك، وحديث جبريل، وحديث الثلاثة الذي خلفوا يكفي أن تفهرس كلماتها النادرة فقط، لأنه لا فائدة تذكر من فهرسة مفرداتها الكثيرة التداول، بل تؤدي إلى تضخيم الفهرس بلا كبير فائدة. وقد يستنكر ترك فهرسة كلمات موجودة في الحديث إلا أنه ليس من المهم فهرسة كل معلومة في الكتاب، وإنما المهم هو فهرسة ما يكفي في الإرشاد إلى مواضع الرواية المطلوبة، وإذا أمكن الوصول إلى المعلومة بأيسر طريقة، فإنه يكتفى بها عن غيرها مما لا يفيد من الطرق، ثم إن

الكلمات الكثيرة الدوران على الألسنة لا تستعمل أصلاً عند البحث عن الحديث، بل تهمل، وإنما يبحث عن الحديث بكلماته النادرة والغريبة، تيسيراً للبحث، واختصاراً لزمنه وجهده، وإذا كانت الكلمات الدائرة على الألسنة تجهد واضع الفهرس، وتضخم الفهرس بما يؤدي إلى بطء البحث فيه، ثم هي مع ذلك لا تستعمل عند البحث عن الأحاديث بذلك الفهرس، فما الداعي لفهرستها إذن؟

ولا بد لمعد هذا الفهرس أن يكون عالماً بالعربية وغريبها وصرفها، مع الاطلاع الواسع على غريب الحديث، وقراءة كل كلمة بتمهل، تجنباً للخطأ، ويجب ذلك على محققي المخطوطات أيضاً، وقد ورد في مصنف عبد الرزاق في حديث عبد الله بن عمرو أنه قال: (سئل رسول الله ﷺ عن الفرعة فقال: حق، وإن تتركه حتى يكون شغرفياً ابن مخاض أو ابن لبون، فتحمل عليه في سبيل الله، أو تعطيه أرملة، خير من أن تذبحه، يلصق لحمه بوبره، وتكفأ إناءك وتوله ناقتك)[75]. هكذا كتبت كلمة (شغرفياً)، وذكر المحقق أنها في سنن أبي داود (شغرباً). ومال إلى تخطئتها، مع أنها أقرب إلى الصواب مما أثبته، وقد ورد الحديث من طريقين عن عبد الرزاق في المسند، ورسمت فيها الكلمة مثل رسم سنن أبي داود، وكلها خطأ، ولا وجود لها في معاجم العربية، والكلمة الصحيحة (شغزباً) بالزاي، لا بالراء، وكذلك وردت في كتب الغريب ومعاجم اللغة، وتعني الذي اشتد لحمه وغلظ، على أن الكتب خطأت هذه الكلمة أيضاً، وبينت أنها تصحيف، والصواب (زخزباً)[76]، وسقوط نقطة الزاي أو الغين من المسند وسنن أبي داود قد يكون من الطابع، ومهما يكن سبب الخطأ فإنه يجب تصحيحه في الطباعة، اعتماداً على ما في كتب الغريب ومعاجم اللغة، لأنها لم تختلف في ضبط هذه الكلمة، مع إثبات ما في المخطوطات، والإشارة إلى الخطأ الذي فيها في هوامش التحقيق. يلاحظ في البحث بالفهرس أنه كلما كانت الكلمة التي يبحث بها أكثر غرابة، وأقل دوراناً على الألسنة، كان الوصول إلى الحديث أسهل وأسرع، والعكس صحيح، لذا يفضل البحث عن الحديث بأشد كلماته غرابة وندرة، ويبحث عنه بأكثر من كلمة، لأن الحديث يروى بالمعنى، وقد تبدل لفظة بأخرى مرادفة، والبحث بالمترادفات مفيد جداً هنا، كما أن اختصار الحديث وتقطيعه في بعض الكتب يقتضي أن يتم البحث بعدة كلمات، في أول المتن ووسطه وآخره، أو في كل جملة من جمله.

5- **فهرس الأعلام:** يبين هذا الفهرس مواضع الأعلام التي في متون أحاديث الكتاب، لا الأعلام التي في الأسانيد، والعلم يشمل كل ما له اسم خاص من شخص أو قبيلة أو شعب أو ملة أو مَلَك أو جني أو وثن أو سيف أو حيوان أو نحوها[77]، وقد يستحق نوع خاص من الأعلام أن يفرد له فهرس مستقل إذا وجدت كلماته بكثرة في المتون كفهرس القبائل والشعوب، وهذا أمر يتفاوت من كتاب لآخر.

هذا الفهرس تحتاج إليه جميع كتب السنة لكثرة الأعلام فيها، ولما ألحق هذا الفهرس بالمعجم المفهرس جاءت صفحاته بالمئات[78]، وهو فهرس يفيد في سرعة الوصول إلى الحديث المشتمل على اسم علم، كما يفيد في جمع الأحاديث المتعلقة بعلم معين، لدراسته ولمعرفة ما ورد بشأنه في السنة.

6- **فهرس الأماكن والبلدان:** يسمى هذا الفهرس بعدة أسماء، كفهرس المواضع والبقاع، أو فهرس الأسماء الجغرافية، ويبين مواضع هذه الأماكن في الكتاب، ما لم تكن نادرة فتدمج في فهرس الأعلام، وأسماء المواضع تفهرس كلها، سواء أكانت لموضع صغير أم كبير، مسكون أم غير مسكون، وسواء أكانت اسم إقليم أم مدينة أم قرية أم حصناً أم بئراً أم ماءً أم نهراً أم بحيرة أم بحراً أم جبلاً أم سهلاً أم حرة أم بستاناً أم مقبرة أم بناءً كالكعبة، أم غيرها من المواضع[79]. هذا الفهرس تحتاج إليه كتب السنة كلها، خاصة ما كان منها كبير الحجم، ويفيد في تخريج الحديث المشتمل على اسم موضع، وفي جمع ودراسة الأحاديث المتعلقة بموضع معين.

7- **فهرس القبائل والشعوب:** هو فهرس يبين مواضع القبائل والشعوب والأمم الواردة في الكتاب، ويفيد في سرعة الوصول إلى المتن المشتمل على اسم تلك القبيلة أو الشعب، وفي إعانة من يريد جمع الأحاديث المتعلقة بقبيلة أو شعب، وأسماء القبائل والشعوب قليلة في المتون، لذا فهو فهرس نادر الوجود، وكثيراً ما يدمج في فهرس الأعلام، ولم يعد مستقلاً إلا لقليل من الكتب[80]، والدمج يصلح في فهرسة الكتب الصغيرة، أما الكتب الواسعة فيفضل أن يعد لها هذا الفهرس مستقلاً لئلا يتضخم فهرس الأعلام.

8- **فهرس الكتب:** جرى العرف بتقسيم المصنفات المرتبة فقهياً إلى كتب، والكتب إلى أبواب، وهذا الفهرس يبين مواضع الكتب في المصنفات الواسعة ذات الكتب الكثيرة، بعد ترتيبها على حروف الهجاء، ليتم الوصول إلى الكتاب المراد بسرعة، وعليه فهو ليس للأحاديث المفردة، وإنما لمجموعاتها الكبيرة.

وهذا فهرس سهل الإعداد، وصغير، يأتي في صفحة أو صفحتين، وتحتاج إليه الكتب المرتبة فقهياً، وهو مفيد في الكتب الواسعة كمصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، والكتب الستة، والسنن الكبرى للنسائي، والسنن الكبرى للبيهقي، وقد أعد هذا الفهرس لبعض هذه الكتب[81]، وهو فهرس عظيم الفائدة، خاصة للمبتدئ في الحديث، الذي لم يتعود على ممارسة البحث في كتب السنة، ولم يحفظ مواضع الكتب وترتيبها في كل مصنف، والباحث الحصيف يعد هذا الفهرس لكل كتاب في مكتبته الخاصة، لأن إعداده لا يكلف كبير جهد ولا وقت، وبعض الباحثين يكتب الفهرس الخاص بكل مجلد من مجلدات الكتاب في ورقة صغيرة يلصقها على قاعدة كل مجلد.

9- **فهرس الأشعار:** هو فهرس يبين مواضع الشعر في الكتاب، وترتب فيه القوافي على حروف المعجم، ويفيد في سرعة الوصول إلى الحديث المشتمل على شعر، وييسر جمع الشعر الوارد في الحديث، لدراسته ومعرفة أحكام الشعر في السنة، أو لدراسته من الناحية اللغوية، وهذا الفهرس صغير، لقلة الشعر في الأحاديث، ولذا قل من يعتني به[82]، لكنه مهم، خاصة للكتب الواسعة كالمعجم الكبير والمسند، ولو تتبعه متتبع في الكتب الستة والموطأ والمسند لما كان ذلك عسيراً، ولكان فيه فائدة عظيمة للباحثين.

10- **الفهرس الفقهي:** يرتب هذا الفهرس الأحاديث الواردة في كتاب ما ترتيباً فقهياً على الكتب

والأبواب، وقد يرتب على حروف المعجم بأسماء الموضوعات، كما في: (مفتاح كنوز السنة). ويفيد في سرعة الوصول إلى الحديث إذا عرف بابه الفقهي، ويعين من يريد جمع وتخريج أحاديث متعلقة بمسألة فقهية، أو موضوع معين، وهو فهرس مهم للكتب غير المرتبة فقهياً، كالمسانيد ومعاجم الصحابة ومعاجم الشيوخ وكتب الرجال.

المبحث الثالث

عيوب الفهارس ونقائصها

لا بد أن يقع في الفهارس نقص أو خطأ مثل أي جهد بشري، ومنشأ ذلك يكون من الكتاب الذي وضع له الفهرس، أو من تعدد طبعاته، أو ممن وضع فهارسه.

أما خطأ الكتاب فقد يكون من الناسخ أو من الطابع، والباحث العالم باللغة، المتخصص في المجال الذي يفهرس له لا يفوته من أخطاء الكتب إلا النادر، بل يفطن لها ويصلحها، فيخلو منها عمله، وغيره قد لا يتنبه، فيحدث الخطأ في الفهرسة تبعاً لخطأ الكتاب، وإذا وثق الباحث في واضع الفهرس وقع في الخطأ بالتبع، ومن ذلك حديث واثلة بن الأسقع قال: (كنت في أهل الصفة، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقرص، فكسره في القصعة، ووضع فيها ماء سخناً، ثم صنع فيها ودكاً، ثم سغسغها، ثم لبقها ثم صعنبها[83]، ثم قال: اذهب فأتني بعشرة أنت عاشرهم. فجئت بهم، فقال: كلوا من أسفلها، ولا تأكلوا من أعلاها، فإن البركة تنزل من أعلاها. فأكلوا منها حتى شبعوا)[84].

كلمة (سغسغها) ضبطتها كتب الغريب ومعاجم اللغة بالغين في الموضعين[85]، لكنها في المطبوع من المسند بالفاء في الموضعين، ولعلها من خطأ الطباعة، وهكذا فهرست خطأ في المعجم المفهرس، فشرحها وفسرها بعض الفضلاء خطأ، ثقة بما في المطبوع من المسند والمعجم المفهرس[86].

أما تعدد الطبعات فإن الفهرس الموضوع لطبعة معينة لا يستفيد منه إلا من يمتلكها، ولا يصلح لغيرها، لاختلاف الأجزاء والصفحات، إلا أن ترقيم الأحاديث والاعتماد عليها في الفهرسة سيقلل من المشكلة، لأن أرقام الأحاديث لا تختلف كثيراً باختلاف الطبعات، وإذا لم يجد الباحث بغيته في الرقم نفسه فسيجدها فوقه أو تحته بقليل، وبذلك تعم فائدة الفهرس الواحد لطبعات متعددة.

أما الأخطاء التي ترجع إلى واضع الفهرس نفسه فمنها الآتي:

1- **إهمال فهرس مهم كان يستحسن وضعه** ضمن فهارس الكتاب، كإهمال فهرس رواة الأحاديث والآثار في كثير من فهارس كتب السنة.

2- **سقوط بعض المعلومات المهمة**: كأن يوضع فهرس للرواة من الصحابة، فيسقط بعضهم منه مع وجود روايات لهم في الكتاب، ففهرس صحيح مسلم سقط منه رافع بن عمرو الغفاري، ورقم حديثه (1067)، وهشام بن عامر، ورقم حديثه (2946)، وأبو حبة الأنصاري، ورقم حديثه (1639)، وهو جزء من متن، ومن حقه أن يفهرس[87]، وقد يوجد الصحابي في الفهرس، وتسقط بعض أحاديثه، ففي فهارس صحيح مسلم

سقط الحديث (713) من مسند أبي أسيد، والحديث (347) من مسند أبي أيوب، والحديث (2318) من مسند أبي بكر الصديق[88]، رضي الله عنهم أجمعين، ومثلت بهذا الفهرس لاشتهاره وتداوله بين أهل العلم، وشهرة واضعه، وجهوده العظيمة في خدمة السنة، وتحقيق وطباعة وفهرسة كتبها، للدلالة على أن الأخطاء قلما يخلو منها فهرس، لذا لا يصح الاعتماد الكامل على نوع واحد منها، لأن خطأ فهرس قد يصححه فهرس آخر، وهذه الأحاديث التي سقطت من فهرس الرواة يمكن الوصول إليها بفهارس الغريب، أو بالمعجم المفهرس، أو بأطرافها في فهارس الأطراف.

3- **التفريق بين معلومات يجب الدمج بينها في الفهرس**: ففي فهرس الرواة من الصحابة قد يرد أحدهم باسمه مرة، وبكنيته مرة، أو يرد اسمه بصيغتين مختلفتين، مثل سعد بن مالك، وسعد بن أبي وقاص، فيظنه المفهرس شخصين، فيفرق أحاديثه في موضعين[89]، وهذا يقع عندما يكون المفهرس غير متخصص في المجال الذي يفهرس له.

4- **دمج معلومات كان يجب تفريقها في الفهرس**: وهو على عكس ما سبق، فقد يتشابه اسمان لشخصين مختلفين، فيظنهما المفهرس واحداً، فيضع ما يتعلق بكليهما في موضع واحد، ومن هذه الأسماء التي تتشابه أوس بن أوس، وأوس بن أبي أوس، وهما صحابيان مختلفان على الأرجح، والثاني منهما يسمى أوس بن حذيفة[90].

الأخطاء النادرة في الفهارس لا يخلو من الوقوع فيها أحد، أما الكثيرة المتعددة التي تقلل من فائدة الفهارس أو تعدمها فترجع إلى جهل واضعها بالعلم الذي يفهرس له، أو لقلة معرفته بالكتاب، أو لعدم تقديره لأنواع الفهارس التي يحتاج إليها الكتاب، أو لعدم التمكن من اللغة، أو للجهل بكيفية ترتيب كل فهرس، وعليه فمن المهم أن يضع فهارس الكتب المهمة والمصادر الأساسية في كل علم أهله، مع العلم بالعربية، وبكيفية الفهرسة، وإلا جاءت الفهارس ضعيفة لا يعتمد عليها، وبعض الأخطاء والعيوب سببها العجلة في إعداد الفهارس وطبعها، وهذا لا يليق بأهل العلم الشرعي.

هوامش البحث:

(1) علم فهرسة الحديث ص 9.
(2) مقدمة سنن الترمذي 43/1.
(3) انظر: مقدمة شرح سنن الترمذي 43/1- 62.
(4) علم فهرسة الحديث ص 9-11 و21-26.
(5) دليل مؤلفات الحديث الشريف 578/2.
(6) المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف 943/3.
(7) كتاب العين ص 757 والقاموس المحيط ص 727.
(8) تاج العروس (مادة فهرس) 348/16.
(9) قصد السبيل 347/2.
(10) انظر: القاموس المحيط ص 244.
(11) فهرس أحاديث المستدرك ص 16.
(12) انظر: مادة (فهرس) في تهذيب اللغة 277/6 والمعجم الوسيط 704/2.

(13) انظر (مادة فهرس) في لسان العرب 3480/5 وتهذيب اللغة 277/6 والقاموس المحيط ص 727.
(14) كشف الظنون 1303/2.
(15) انظر الفهرست ص 19 ومعجم الأدباء 2427/6 ومعجم المؤلفين 122/3.
(16) المعجم الوسيط (مادة فهرس) 704/2.
(17) انظر: الرحلة في طلب الحديث ص 109-120 و127-165.
(18) انظر: الصاحبي في فقه اللغة ص 38-40 والمزهر 257/2-262.
(19) انظر: مقدمة سنن الترمذي 52/1 والمعاجم اللغوية ص 32-42 وفهرس أحاديث المستدرك ص 19.
(20) انظر ترجمته في طبقات النحويين ص 27 ونزهة الألباء ص 14 وتهذيب الكمال 327/7 والبلغة ص 304 وبغية الوعاة 313/2.
(21) انظر: بغية الوعاة 314/2 والمعاجم اللغوية ص 32-51 وفهرس أحاديث المستدرك ص 18 و20 و21.
(22) انظر: مراتب النحويين ص 54 وطبقات النحويين ص 47 ونزهة الألباء ص 45 والبلغة ص 133 وهدية العارفين 350/5.
(23) انظر: المزهر 301/2 ومقدمة سنن الترمذي 45/1-50.
(24) كيف تقرأ كتاباً ص 207.
(25) انظر: صحيح البخاري: كتاب المغازي 379/7 ومقدمة سنن الترمذي 52/1.
(26) انظر: الإرشاد 630/2 وتذكرة الحفاظ 707/2 وطبقات الحفاظ ص 302 والأعلام 171/1.
(27) انظر: كشف الظنون 1736/2 وهدية العارفين 75/5 وأصول التخريج ص 46 وعلم فهرسة الحديث ص 22.
(28) المعجم لأبي يعلى ص 55 و110 و344.
(29) انظر: مقدمة الصحاح ص 38 والمعجم العربي 9/1.
(30) انظر: مراتب النحويين ص 57 ونزهة الألباء ص 46 والبلغة ص 133 والمزهر 69/1.
(31) انظر: مقدمة سنن الترمذي 53/1 وعلم فهرسة الحديث ص 22.
(32) علم فهرسة الحديث ص 22.
(33) هدي الساري ص 507.
(34) انظر: تذكرة الحفاظ 912/3 ووفيات الأعيان 407/2 وطبقات الحفاظ ص 372 وكشف الظنون 1737/2 وهدية العارفين 396/5.
(35) انظر: طبقات الحفاظ ص 495 وكشف الظنون 82/1 ومعجم المؤلفين 523/2.
(36) انظر: مقدمة سنن الترمذي 58/1-59 وأصول التخريج ص 47-48 وعلم فهرسة الحديث ص 9 و23.
(37) انظر: وفيات الأعيان 309/3 وطبقات الحفاظ ص 475 ومعجم المؤلفين 427/2.
(38) انظر: طبقات الحفاظ ص 512 والأعلام 236/8 ومعجم المؤلفين 166/4.
(39) انظر: تحفة الأشراف 123/13 وذخائر المواريث 312/4.
(40) انظر: تذكرة الحفاظ 584/2 وطبقات الحفاظ ص 263 وكشف الظنون 1205/2 وهدية العارفين 4/5.
(41) انظر: وفيات الأعيان 95/1 وكشف الظنون 1206/2 ومعجم المؤلفين 292/1.
(42) انظر: كشف الظنون 1207/2 ومقدمة النهاية في غريب الحديث والأثر 7/1-8 و19 ومعجم المؤلفين 13/3.
(43) انظر: مقدمة سنن الترمذي 59/1 وأصول التخريج ص 47 وفهرس أحاديث المستدرك ص 24 وعلم فهرسة الحديث ص 10 و24.
(44) انظر: طبقات الحفاظ ص 452 وكشف الظنون 106/1 ومقدمة سنن الترمذي ص 59 والأعلام 171/6.
(45) انظر: وفيات الأعيان 148/1 والبلغة ص 82 ومعجم المؤلفين 240/2.
(46) مجمع الأمثال 68/1.
(47) انظر: كشف الظنون 1075/2 وهدية العارفين 718/5 ومعجم المؤلفين 412/2 والأعلام 267/4.
(48) انظر: علم فهرسة الحديث ص 10 و23.
(49) مقدمة سنن الترمذي 44/43/1.
(50) انظر: معجم المؤلفين 873/3.
(51) انظر: فهرس أحاديث المستدرك ص 27.
(52) انظر: تقريب التهذيب ص 77 و617 و686 و743.
(53) انظر: فهارس المعجم الأوسط 207/9-291.
(54) مقدمة مسند الإمام أحمد 8/1-9.
(55) انظر: مقدمة المسند 9/1.

(56) انظر: الاستيعاب 45/3 وتجريد أسماء الصحابة 312/1 والإصابة 312/2.
(57) انظر: الاستيعاب 171/2 وتجريد أسماء الصحابة 318/1 والإصابة 33/2.
(58) انظر: الاستيعاب 106/3 وتجريد أسماء الصحابة 332 والإصابة 364/2.
(59) انظر: الاستيعاب 42/4 وتجريد أسماء الصحابة 92/2 والإصابة 454/3 وتهذيب التهذيب 414/2 و146/4.
(60) الاستيعاب 289/2 وتجريد أسماء الصحابة 264/1 والإصابة 182/2.
(61) الآية 5 من سورة الأحزاب.
(62) انظر: الاستيعاب 470/3 وتهذيب الكمال 382/1 وإكمال تهذيب الكمال 36/10 والإصابة 432/3.
(63) انظر: تهذيب الكمال 422/5 وإكمال تهذيب الكمال 187/10.
(64) انظر: تهذيب الكمال 45/4 وإكمال تهذيب الكمال 164/7 والإصابة 312/2 وتهذيب التهذيب 251/1 و75/2 والتقريب ص 28.
(65) انظر: فهارس مصنف عبد الرزاق 539/11- 692.
(66) انظر: فهارس المعجم الأوسط 309/9.
(67) انظر: فهارس الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان 79/18-276.
(68) انظر: فهارس المعجم الأوسط 309/9.
(69) انظر: المعجم المفهرس 369/8 وفهارس سنن النسائي ص 9 وفهارس سنن ابن ماجه 249/4.
(70) انظر: مقدمة موسوعة أطراف الحديث النبوي 5/1-70.
(71) انظر: صحيح البخاري 15/1(1) وصحيح مسلم 1515/3(1907) وفتح الباري 18/1.
(72) انظر: المعجم المفهرس 8/2-10.
(73) انظر: المصدر نفسه 343/3-415.
(74) الحديث رواه البخاري في كتاب الإيمان 124/1(10) ومسلم في كتاب الإيمان 47/1.
(75) المصنف 339/4(7995) ومن طريقه الإمام أحمد 183/2 و187 وأبو داود 107/3(2842).
(76) انظر: غريب الحديث 474/2 والنهاية في غريب الحديث والأثر 299/2 و483 ولسان العرب 228/4.
(77) انظر: المعجم المفهرس ج 8 ص ل وفهارس سنن ابن ماجه 491/4.
(78) انظر: المعجم المفهرس 1/8-342.
(79) انظر: المجلد الثامن من المصدر نفسه.
(80) انظر: المصدر نفسه 1/8-342.
(81) انظر: فهارس سنن ابن ماجة لمحمد فؤاد 529/2 وفهارس سنن النسائي ص 353.
(82) انظر: فهارس سنن ابن ماجة 517/4.
(83) سغسغها: أي رواها بالدهن. ولبقها: أي خلطها خلطاً شديداً وقيل جمعها بالمغرفة. وصعبها: أي رفع رأسها وجعل لها ذروة وضم جوانبها. انظر: غريب الحديث 56/3 والنهاية في غريب الحديث والأثر 371/2 و 32/3 و226/4.
(84) رواه الإمام أحمد في المسند 490/3.
(85) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر 371/2 و32/3 و226/4 ولسان العرب 2022/3.
(86) انظر: المسند 490/3 والمعجم المفهرس 473/2 وسلسة الأحاديث الصحيحة 50/5(2030).
(87) انظر: صحيح مسلم 149/1 و 750/2 و2226/4 وفهارس صحيح مسلم ص 226 و296 و348.
(88) انظر: صحيح مسلم 271/1 و494/1 و1854/4 وفهارس صحيح مسلم ص 224 و225.
(89) فهارس مصنف عبد الرزاق 574/11.
(90) انظر: الاستيعاب 208/1 و209 وتجريد أسماء الصحابة 34/1 والإصابة 79/1 و80 و82 وتهذيب التهذيب 193/1.

قائمة المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- الإرشاد في معرفة علماء الحديث/ أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1 (1409= 1989م).

3- الاستيعاب في معرفة الأصحاب/ يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: على معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 (1415= 1995م).

4- الإصابة في تمييز الصحابة/ أحمد بن علي بن حجر، الكتب خانة الخديوية المصرية، بدون تاريخ.

5- أصول التخريج ودراسة الأسانيد/ محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط 2(1412=1991م).

6- الأعلام/ خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 14 (1999م).

7- إكمال تهذيب الكمال/ مغلطاي بن قليج، تحقيق: عادل محمد، وأسامة إبراهيم، دار الفاروق، القاهرة، ط 1 (1422= 2001م).

8- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.

9- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة/ محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط 1 (1421= 2000م).

10- تاج العروس من جواهر القاموس/ محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء التراث العربي، بيروت (1385= 1965م).

11- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف/ يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، دار القيمة، الهند، ط 2 (1403= 1983م).

12- تجريد أسماء الصحابة/ محمد بن أحمد الذهبي، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.

13- تذكرة الحفاظ/ محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

14- تقريب التهذيب/ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار العلم، دمشق، ط 3 (1411= 1991م).

15- تهذيب التهذيب/ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1 (1416=1996م).

16- تهذيب الكمال في أسماء الرجال/ يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1 (1418= 1998م).

17- تهذيب اللغة/ محمد بن أحمد الأزهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1 (1421= 2001م).

18- الجامع الصحيح/ الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (طبع مع فتح الباري)، دار الريان للتراث، القاهرة، ط 2 (1407 = 1987م).

19- الجامع الصحيح/ الإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، ط 1 (1412= 1991م).

20- دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثة/ محيي الدين عطية، و صلاح الدين حنفي، ومحمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط 1 (1416= 1995م).
21- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث/ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
22- الرحلة في طلب الحديث/ الخطيب أحمد بن علي البغدادي، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 (1395= 1975م).
23- سلسلة الأحاديث الصحيحة/ محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط 1 (1412= 1991م)
24- السنن/ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
25- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها/ أحمد بن فارس، تحقيق: عمر الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط 1 (1414 = 1993م).
26- طبقات الحفاظ/ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 (1403=1983م).
27- طبقات النحويين واللغويين/ محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط 2، بدون تاريخ.
28- علم فهرسة الحديث/ يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط 1 (1406=1986).
29- غريب الحديث/ أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: حسين محمد شرف، مجمع اللغة العربية، القاهرة، (1409= 1989م).
30- فتح الباري بشرح صحيح البخاري/ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الريان للتراث، القاهرة، ط 2 (1416= 1996م).
31- فهارس الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان/ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 3 (1418= 1997م).
32- فهارس سنن ابن ماجة/ محمد فؤاد عبد الباقي، (طبعت مع سنن ابن ماجة)، دار الفكر، بدون تاريخ.
33- فهارس سنن ابن ماجة/ محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة السعودية، الرياض، ط 2 (1404= 1984م).
34- فهارس سنن النسائي/ مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، ط 3 (1414= 1994).
35- فهارس صحيح مسلم/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، ط 1 (1412= 1991م).
36- فهارس المعجم الأوسط/ طارق عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ط 1 (1416= 1995م).
37- فهارس مصنف عبد الرزاق الصنعاني/ دار الكتب السلفية، القاهرة، ط 1 (1409= 1989م).
38- فهرس أحاديث المستدرك على الصحيحين/ يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط 1 (1406= 1986م).
39- الفهرست/ محمد بن إسحاق (ابن النديم)، تحقيق: ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة، ط 1، 1985.
40- القاموس المحيط/ محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، ط 2 (1407= 1987م).
41- قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل/ محمد الأمين بن فضل الله المحبي، تحقيق: عثمان محمود الصيني، مكتبة التوبة، الرياض، ط 1 (1415= 1994م).
42- كتاب العين/ الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ.
43- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ مصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة)، دار الفكر، بيروت (1410= 1990م).

44- كيف تقرأ كتاباً/ مورتيمر آدلر، وتشارلز فان دون، ترجمة طلال الحمصي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط 1 (1416=1995م).
45- لسان العرب/ محمد بن مكرم (ابن منظور)، تحقيق: عبد الله الكبير مع آخرين، دار المعارف، بلا تاريخ.
46- مجمع الأمثال/ أحمد بن محمد بن أحمد الميداني، تحقيق: جان عبد الله توما، دار صادر، بيروت، ط 1 (1422= 2002م).
47- مراتب النحويين واللغويين/ أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ط 2، بدون تاريخ.
48- المزهر في علوم اللغة وأنواعها/ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد جاد المولى، وعلى البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، (1425=2004).
49- المسند/ الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
50- المعاجم اللغوية بدايتها وتطورها/ د. أميل يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، ط 2 (1985م).
51- المعجم/ أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، تحقيق: حسين أسد، دار المأمون، بيروت، ط 1 (1410 = 1989م)
52- معجم الأدباء/ ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1 (1993م).
53- المعجم العربي نشأته وتطوره/ حسين نصار، دار مصر للطباعة، القاهرة، (1408= 1988م).
54- المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف/ محمد خير رمضان يوسف، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1 (1423= 2003م)
55- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي/ أ. ي. ونسنك مع آخرين، دار الدعوة، استانبول، دار سحنون، تونس، ط 1 (1988م).
56- معجم المؤلفين/ عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1 (1414= 1993م).
57- المعجم الوسيط/ إبراهيم أنيس مع آخرين، المكتبة الإسلامية، تركيا، ط 2، بدون تاريخ.
58- مقدمة سنن الترمذي/ أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
59- مقدمة الصحاح للجوهري/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 2 (1399= 1979م).
60- مقدمة المسند/ أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط 1 (1416= 1995م).
61- مقدمة النهاية في غريب الحديث والأثر/ طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة الإسلامية، بدون تاريخ.
62- موسوعة أطراف الحديث النبوي/ محمد السعيد بسيوني زغلول، عالم التراث، بيروت، ط 1 (1406= 1986م).
63- النهاية في غريب الحديث والأثر/ المبارك بن محمد (ابن الأثير الجزري)، تحقيق طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، المكتبة، الإسلامية، بدون تاريخ.
64- نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، بلا تاريخ.
65- هدي الساري مقدمة فتح الباري/ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الريان للتراث، القاهرة، ط 2 (1407= 1987م).
66- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين/ إسماعيل البغدادي، دار الفكر، بيروت (1410= 1990م).
67- وفيات الأعيان/ أحمد بن محمد (ابن خلكان)، دار صادر، بيروت، تحقيق: إحسان عباس (1414=1994م).